تهدف الدراسة الإستقصائية للعام المالي 2018-19 إلى تحقيق نمو بنسبة 8٪ خلال الأعوام الخمسة القادمة

وضع المسح الاقتصادي للعام المالي 2018-2019، بقيادة نيرمالا سيتارامان، وزيرة المالية، وكريشنامورثي في. سوبرامانيان، كبير المستشارين الاقتصاديين في حكومة الهند، خطة لتحقيق اقتصاد بقيمة 5 تريليونات دولارأمريكي بحلول عام 2024-25، مقارنة بـ 2.6 تريليون دولار أمريكي الحالي.

قدم المسح الاقتصادي للعام المالي 2018-2019، الذي قدمته وزيرة المالية الهندية نيرمالا سيتارامان في البرلمان في الرابع من يوليو، خطة تقدمية لتحقيق اقتصاد بقيمة 5 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2024-25، مقارنة بـ 2.7 تريليون دولارأمريكي الحالية. وقال الاستطلاع إن هذا التقييم يمكن تحقيقه بمعدل نمو سنوي قـدره 8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي على مدار السنوات الخمس المقبلة. تعد الهند واحدة من أسرع الاقتصاديات الرئيسية نمواً في العالم، وقد نمت بنسبة 6.8 في المائة خلال السنة المالية 2018-2019. وفي الوقت نفسه، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية 7.5 في المائة، مما حدد وضعًا جديدًا للاقتصاد الهندي. مع وجود بيئة سياسية مستقرة وتحسين الاستثمار في جميع أنحاء الاقتصاد، من المتوقع أن تحقق الهند زخماً متجددًا بعد تباطؤ في أعقاب بعض التشريعات المتعلقة بالسياسات الوطنية وضعف الأسواق العالمية. في السنة المالية الحالية 2019-20 ، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الهندي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة.

بناء على من الأزمة المالية العالمية، غيّرمسح الهند 2018-2019 مساره عن التفكير التقليدي من خلال النظر إلى الاقتصاد على أنه إما في حلقة فاضلة أو مفرغة، وبالتالي في حالة عدم توازن. بدلاً من النظرإلى الأولويات الوطنية لتعزيزالنموالاقتصادي والطلب والصادرات وكذلك خلق فرص العمل كقضايا منفصلة، تعامل المسح مع ظواهرالاقتصاد الكلي باعتبارها مكملة لبعضها البعض. اقترح الاستطلاع أنه من خلال قيادة الدورة الفاضلة بالاستثمار، وخاصة الاستثمار الخاص، يمكن أن يكون المحرك الرئيسي هو تمكين النمو في كل من المتغيرات الكلية المهمة - النمو الاقتصادي الشامل، نشاط التصدير، طلب المستهلك، بناء القدرات، والتكامل التكنولوجي. سعى المسح أيضًا إلى تعزيز الاقتصاد من خلال تشجيع ريادة الأعمال وإنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر(SMMEs). إلى جانب خلق فرص عمل جديدة، يمكن لهذا أن يمكّن قدرات التصنيع والبحث والتطوير مع التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد.

الإنجازات الرئيسية للاقتصاد الهندي

1. يفيد المسح الاقتصادي أنه بينما نما الناتج العالمي بنسبة 3.6 في المائة بين عامي 2014 و 2018، اتخذت الهند خطوات عملاقة إلى الأمام لتصبح سادس أكبر اقتصاد من خلال الحفاظ

على معدلات النمو الأعلى من الصين. من المتوقع أن تصبح الهند خامس أكبر اقتصاد عالمي في عام 2019.

2. كان متوسط التضخم في السنوات الخمس أقل من مستوى التضخم في السنوات الخمس السابقة وهو ما يعادل أدنى المستويات التي تحققت في تاريخ ما بعد الاستقلال في البلد. ظل عجز الحساب الجاري (CAD) في مستويات يمكن التحكم فيها وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.
3. يفيد المسح الاقتصادي أن هذا السيناريو قد نشأ عن إطار مؤسسي جديد لتشكيل "لجنة السياسة النقدية" (MPC) في فبراير 2015 مع تفويض لاستهداف تضخم رئيسي بنسبة 4 في المائة مع نطاق من نقطتين مئويتين في كلا الجانبين.
4. قال المسح الاقتصادي إن الانضباط قد تم فرضه أيضًا على إجمالي العجز المالي (GFD). تم تمكين قانون FRBM لعام 2003 ، الذي يقرر مسار الإنزلاق بالنسبة لنسبة GFD إلى الناتج المحلي الإجمالي المستهدف البالغ 3 في المائة، عام 2016، وانخفضت هذه النسبة من 4.5 في المائة في 2013-14 إلى 3.4 في المائة في 2018-2019.
5. برامج الرفاهية مثل Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana (PMJDY) و Jan Dhan و Aadhar و Mobile (JAM) الثالوث المضمون بنقل المنافع المباشرة (DBT) بأكثر من 106.2 مليار دولار أمريكي في إطارمخططات مختلفة. تقدم 55 وزارة مركزية حاليًا 370 مخططًا قائمًا على النقد في إطار DBT.
6. ذكرت الدراسة الاستقصائية أن إنشاء البنية التحتية تسارع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2014-19. في حين حققت الهند كهربة المنطقة الريفية بنسبة 100 في المائة في أبريل 2018، أدى إنشاء الطرق السريعة إلى أكثر من 20 في المائة من طول الطريق السريع الحالي البالغ 132000 كم الذي تم بناؤه في السنوات الأربع الأخيرة وحدها.
7. تعززت الفيدرالية المالية بشكل كبير عندما رفعت لجنة المالية الرابعة عشرة حصة للولايات في مجموعة القسمة المركزية للضرائب المركزية من 32 في المائة إلى 42 في المائة. وفر إطلاق GST في يوليو 2017 نقاط قوة أساسية في تطبيق الفيدرالية التعاونية في العديد من المجالات.
8. أدى قانون الإفلاس والإعسار (IBC) ، الذي تم تشغيله في عام 2017، إلى تعرض عدد كبير من الأصول غير العاملة إلى نطاقه. تم استرداد مبالغ كبيرة من قبل الدائنين من القرار أو التصفية، مما أدى إلى تحسن عام في ثقافة الأعمال في الهند.
9. سجلت الهند زيادة بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي في إجمالي الصادرات التي تغطي البضائع إلى وحدات الخدمات خلال الفترة 2018-2019 لتصل إلى 535.5 مليار دولار. بلغت قيمة صادرات البضائع التراكمية لهذه الفترة أكثر من 331 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك نمواً إيجابياً تجاوز 9 في المائة

10. في عام 2018، اعتمدت الحكومة استراتيجية لمضاعفة الصادرات بحلول عام 2025. إلى جانب المساعدة في النمو الاقتصادي، ساعد ارتفاع الصادرات في توفير فرص العمل وتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي. الهند تشجع ريادة الأعمال والاستثمار الاستراتيجي لدفع هذا النمو.
11. ذكرالمسح الاقتصادي أن تنظيف القطاع المصرفي وإطار عمل IBC هما مؤسستان مهمتان ستجنيان الآن الفوائد عندما يتم تطبيق نموذج النمو الذي يحركه الاستثمار. يتضمن النموذج توسعًا سريعًا في النظام المالي - البنوك وأسواق رأس المال.
12. أشار المسح إلى أن الهند احتلت المرتبة الثالثة في العالم من حيث النظام الإيكولوجي لبدء التشغيل ، مضيفًا أن خفض المخاطر التي يواجهها المستثمرون في الهند يعد أمرًا ضروريًا لنجاح النموذج المدفوع بالاستثمار للنمو الاقتصادي ، إلى جانب مع الطلب والصادرات والوظائف.

حصل عام 2018 على فوائد السياسات والمشروعات الاقتصادية الرائدة للحكومة والتي تم تنفيذها على مدار الأعوام الأربعة الماضية والتي ركزت على تطوير المهارات بالإضافة إلى توفير مجموعة من الخدمات للمواطنين، بما في ذلك الكهرباء والاتصال الرقمي والرعاية الصحية والتعليم العالي والخدمات المصرفية، الإسكان والطرق، من بين أمور أخرى. شهدت السنوات الأربع الماضية أيضًا ارتفاعًا ثابتًا في ريادة الأعمال لدى السكان الأصليين. بعد قفز الهند في 65 موقعًا للوصول إلى المركز 77 في تصنيف البنك الدولي "لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال" منذ عام 2015، أطلقت الحكومة المركزية ترتيبًا مشابهًا بين 29 ولاية وسبع أقاليم اتحادية، مع أندهرا براديش وتيلانجانا وهاريانا وجهارخاند وجوجارات الاستيلاء على المراكز الخمسة الاوائل. أدت تعديلات السياسة الاستباقية والتدابير التنظيمية بالإضافة إلى تحسين التحرير، بالإضافة إلى بيئة الابتكار والإنتاج ذات الهامش العالي والجودة العالية في البلاد، إلى ارتفاع ثابت في مصلحة المستثمرين الأجانب عندما يتعلق الأمر بإنشاء عمليات في الهند.

ملاحظة: 1 دولار أمريكي = 68.66 دولارًا *